المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أُنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل الرئيس الفخري للمركز

محمد تيمور رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (رئيس مجلس إدارة المركز)

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (نائب رئيس مجلس إدارة المركز)

حازم حسن رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للخبرة الاستشارية (الأمين العام للمركز)

منير عبد النور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة هيرو للصناعات الغذائية (أمين الصندوق)

جلال الزربة رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة

رائد هاشم يحيى العضو المنتدب – موكيت ماك

شفيق بغدادي رئيس مجلس إدارة شركة فريش للمواد الغذائية

محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "النساجون الشرقيون"

معتز الألفي رئيس مجلس إدارة مجموعة أمريكانا

أعضاء المركز

إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق للنشر والتوزيع

أحمد المغربي وزير الإسكان، مصر

أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بهجت

أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة العز

أيمن لاظ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آسكا للخبرة المالية

جمال مبارك المدير التنفيذي لشركة ميد إنفست للاستثمار– لندن

حسن الخطيب، العضو المنتدب، مجموعة كارليل

حمزة الخولي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار

حسن عبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب– البنك العربي الإفريقي الدولي

خالد أبو بكر العضو المنتدب، الشركة العربية للطاقة

رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، مصر

طاهر حلمي شريك – مؤسسة بيكر وماكنزي القانونية

عبد العزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو فخري

عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنك (HSBC)

علاء الدين سبع رئيس مجلس إدارة شركة بيلتون المالية القابضة

علاء عرفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، السويسرية للملابس الجاهزة

محمد العريان نائب الرئيس التنفيذي، شركة باسيفيك لإدارة الاستثمار

محمد سمير عبد الرازق مدير عام شركة بروكتر & جامبل، الشرق الأدنى

محمد شفيق جبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آرتوك جروب للاستثمار والتنمية

محمد لطفي منصور وزير النقل، مصر

ناصف ساويرس عضو مجلس الإدارة المنتدب – شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة

هشام مكاوي رئيس شركة بريتيش بتروليوم، مصر

ياسر الملواني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – المجموعة المالية المصرية "هيرمس"

ياسين منصور الرئيس التنفيذي، المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية

الإدارة التنفيذية

هناء خير الدين المدير التنفيذي ومدير البحوث

نجلاء الإهواني نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠٠٩

العدد (٢٢)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلا من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان، لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. وابتداء من هذا العدد، يضم بارومتر الأعمال مؤشرين يعكسان نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الشركات وتوقعاتها لثلاث فترات متتالية. ولمزيد من المعلومات حول العينة والاستبيان، رجاء الرجوع إلى "المنهجية" في نهاية هذا العدد.

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

هناء خير الدين – المدير التنفيذي ومدير البحوث

ملك رضا – اقتصادي أول

طارق الغمراوي – اقتصادي

التحرير والترجمة

ياسر سليم – مدير التحرير

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT MARKETEERS

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

نظرة عامة

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، وتوقعاتها بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٩. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.

وبالنسبة للستة أشهر الماضية، انخفضت نسبة الشركات التي لديها نظرة إيجابية عن النمو الاقتصادي بمقدار النصف مقارنة بالاستبيان السابق. وفيما يتعلق بأنشطتها، أفادت غالبية الشركات بانخفاض الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات. وبالنسبة للستة أشهر القادمة، جاءت توقعات الشركات سلبية، حيث يتوقع عدد أكبر من الشركات انخفاض النمو الاقتصادي مقارنة بالاستبيان السابق. كما أفاد عدد أكبر نسبيا من الشركات بتوقعات غير متفائلة بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات.

ويمكن تفسير النظرة السلبية للشركات خلال الستة أشهر السابقة بتباطؤ النمو الاقتصادي الكلي وارتفاع الضغوط التضخمية. حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥,٨٪ في الربع الأول من العام المالي ٠٨ / ٢٠٠٩ مقارنة بـ٦,٥٪ في الربع الأول من ٠٧ / ٢٠٠٨. أما متوسط معدل التضخم خلال الربع الأول من ٠٨ / ٢٠٠٩ فقد بلغ ٢٢,٤٪ مقارنة بـ٨,٤٪ خلال الربع المقابل من عام ٠٧ / ٢٠٠٨.[١]

كما يمكن إرجاع النظرة السلبية للشركات إزاء الأداء الاقتصادي الكلي وأنشطتها إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية نتيجة للأزمة التمويلية التي ألمت بالاقتصاد العالمي مؤخرا. ويُتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي في مصر إلى نسبة لا تزيد عن ٥٪ في ٠٨ / ٢٠٠٩.[٢] كذلك يُتوقع انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاه المستثمرين إلى توخي مزيد من الحذر. ومن المنتظر أن تؤثر هذه الأزمة سلبيا على إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج. ويمكن عزو الانخفاض المتوقع في إيرادات قناة السويس إلى انخفاض أسعار النفط وأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وتحفيزا للنشاط الاقتصادي، تعتزم الحكومة زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وتجنب أي زيادات في الإنفاق الجاري. وبالنسبة للسياسة النقدية فتتسم بأنها مقيدة في ضوء المخاوف من أن تؤدي التخفيضات في أسعار الفائدة إلى مزيد من الضغوط على الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي المصري وسعر الصرف. وعليه، فمن المتوقع الحفاظ على ثبات أسعار الفائدة إلى حين استقرار ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من توقف الاتجاه الصعودي لمعدل التضخم نتيجة للتباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض الأسعار العالمية للسلع، إلا أن التشوهات في السوق المحلية بالإضافة إلى تزايد عجز الموازنة العامة لا تزال تمارس ضغوطا على معدل التضخم المحلي والذي يظل أعلى كثيرا من نظيره في شركاء مصر التجاريين، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد المصري.

وفي خطوة لمواجهة التباطؤ الاقتصادي المتوقع والناتج عن الاضطرابات المالية العالمية، أعلنت الحكومة ضخ ١٥ مليار جنيه دعما للنمو الاقتصادي، يتم إنفاقها بصفة رئيسية على مشاريع البنية التحتية (وخاصة المياه والصرف الصحي والنقل) بالإضافة إلى دعم الصادرات.

وفي الوقت ذاته، قررت الحكومة تثبيت أسعار الطاقة (الغاز الطبيعي والكهرباء) للقطاع الصناعي حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وذلك في محاولة للحد من الضغوط التضخمية. وهنا تجدر الإشارة إلى قيام الحكومة بزيادة أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في يوليو ٢٠٠٨ بموجب القرار ١٧٩٥ / ٢٠٠٨. وتتضمن هذه الصناعات الزجاج، والسيراميك، والبتروكيماويات، والصلب، والأسمنت، والأسمدة، والألومونيوم، والنحاس. وبالنسبة للصناعات الأخرى، فقد زادت أسعار الطاقة ولكن بمعدلات أقل ومتفاوتة.

ويستعرض هذا العدد من "بارومتر الأعمال" النتائج الرئيسية للاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية)؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل؛ وأخيرا المعوقات التي تواجه الشركات.

مؤشرا بارومتر الأعمال

تم حساب مؤشري بارومتر الأعمال[٣] باستخدام تحليل المكونات الرئيسية واعتمادا على إجابات الشركات في شتى القطاعات

[١] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

[٢] تقديرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[٣] يتقدم الباحثون بالشكر للدكتورة/ هبة الليثي على مراجعة وتطوير المنهجية والتحليل الإحصائي.

التي يغطيها بارومتر الأعمال.[٤] ويوضح الشكل رقم ١ المؤشرين المحسوبين، حيث يعكس الأول نتائج التقييم بينما يبين الثاني التوقعات لثلاث فترات متتالية.

الشكل (١) : مؤشرا التقييم والتوقعات

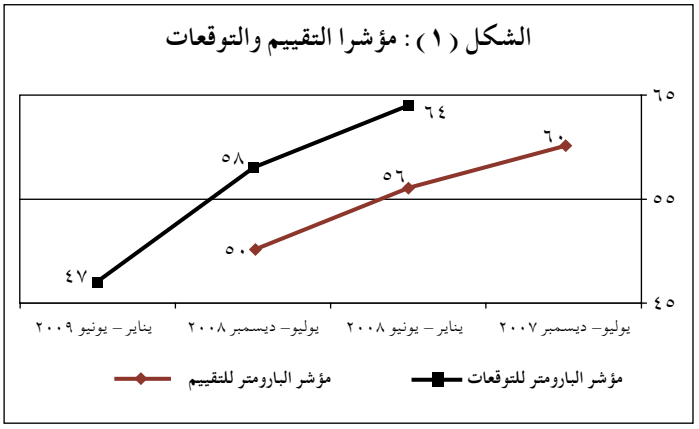

المصدر: نتائج الاستبيان وحسابات الباحثين.

ويُبرز الشكل سمتين رئيسيتين للمؤشرين. أولا، انخفاض المؤشرين خلال الثلاث فترات قيد البحث. ويعكس هذا الانخفاض المطرد تزايد المخاوف من جانب الشركات بشأن سلامة الاقتصاد المصري، وخاصة في ضوء تفاقم هذه المخاوف بفعل الأزمة التمويلية العالمية. ويمكن إرجاع التأثير السلبي على المؤشرين إلى آراء الشركات حول النمو الاقتصادي الكلي، ومستوى الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات. ثانيا، على الرغم من ارتفاع مؤشر التوقعات مقارنة بنظيره للتقييم في الفترتين الأوليين، وهو ما يعكس توقعات متفائلة مقارنة بالتقييم، إلا أن مؤشر التوقعات قد انخفض في الفترة الحالية انخفاضا حادا (بمقدار ١١ نقطة مئوية) ليصبح أقل من مؤشر التقييم، الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي المتوقع للأزمة التمويلية العالمية وزيادة التوقعات السلبية إزاء نشاط الأعمال في مصر.

مستوى النشاط الاقتصادي

انخفاض النمو الاقتصادي وتوقعات سلبية

خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، أفاد نصف شركات العينة (٥٠٪) بانخفاض النمو الاقتصادي مقارنة بالستة أشهر السابقة (٢٧٪)، وذلك في حين أشار عدد أقل من الشركات إلى ثبات (٣٤٪) أو ارتفاع (١٦٪) معدل النمو الاقتصادي الكلي. ويتفق تقييم الشركات للنمو الاقتصادي مع معدلات النمو الفعلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث اتجه معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض تدريجيا منذ بداية عام ٢٠٠٨ من ٧,٤٪ خلال الفترة (يناير – مارس ٢٠٠٨) إلى ٦,٨٪ خلال (إبريل – يونيو ٢٠٠٨).[٥] ووفقا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مزيدا من الانخفاض ليسجل ٥,٨٪ خلال الربع الأول (يوليو – سبتمبر) من العام المالي ٠٨ / ٢٠٠٩ مقارنة بـ٦,٥٪ خلال الربع المناظر من العام المالي ٠٧ / ٢٠٠٨.

الشكل (٢) : النمو الاقتصادي الكلي : تقييم وتوقعات عينة الشركات

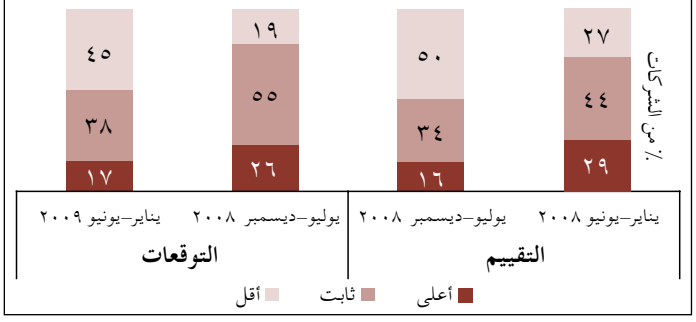

المصدر: نتائج الاستبيان.[٦]

وجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي سلبية مقارنة بالاستبيان السابق. حيث يتوقع عدد أكبر من الشركات (٤٥٪) انخفاض معدل النمو الاقتصادي في النصف الأول من ٢٠٠٩ مقارنة بـ١٩٪ بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٨، بينما يتوقع عدد أقل من الشركات (٣٨٪) استقرار معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وذلك مقارنة بـ٥٥٪ بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٨. كما يتوقع عدد أقل من الشركات (١٧٪) ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ٢٦٪ بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

وعلى المستوى القطاعي، أفادت غالبية الشركات بانخفاض النمو الاقتصادي. وتركزت أعلى نسبة من الشركات التي أدلت بانخفاض النمو الاقتصادي في قطاعات الوساطة المالية، والصناعة التحويلية، والاتصالات، والتشييد والبناء، والنقل. بينما أشار عدد أقل من شركات السياحة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.[٧] ووفقا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، يعد السبب الرئيسي وراء التباطؤ الاقتصادي خلال الربع الأول من ٠٨ / ٢٠٠٩ هو انخفاض معدلات النمو في القطاعات سريعة النمو مثل قطاعات التشييد والبناء، والصناعة التحويلية، والنقل، والاتصالات، والسياحة. ويوضح

[٤] لمزيد من التفاصيل، انظر المنهجية في نهاية هذا العدد.

[٥] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

[٦] يتضمن الجدولان ١ و٢ ملخصا لنتائج الاستبيان.

[٧] انظر الجدول ٣ بالملحق.

الشكل ٣ الانخفاض الفعلي في معدل نمو القطاعات الرئيسية[٨] في الاقتصاد طبقا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. وبصفة عامة، جاءت نتائج الاستبيان متسقة مع الانخفاض في معدلات النمو التي حققتها القطاعات المختلفة.

الشكل (٣): معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات الرئيسية (الربع الأول من ٠٧/٢٠٠٨ والربع الأول من ٠٨/٢٠٠٩)

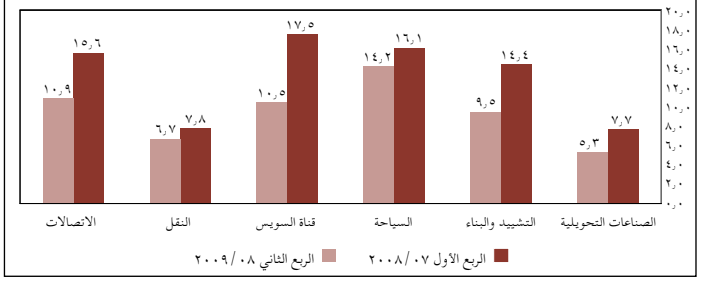

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وتشير بيانات ميزان المدفوعات للربع الأول من ٠٨/٢٠٠٩ إلى ارتفاع إيرادات السياحة بنسبة ١٥,٢٪ مقارنة بالربع المناظر من عام ٠٧/٢٠٠٨. وخلال ذات الفترة، ارتفعت إيرادات قناة السويس والصادرات غير البترولية بنسبتي ٢٠,٤٪ و١٦,٨٪ على التوالي. كما زادت الصادرات البترولية بنسبة ٦٣٪ خلال الربع الأول من عام ٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بالربع المناظر من عام ٠٧/٢٠٠٨. وسجلت إيرادات قطاع الخدمات نموا نسبته ٢٣٪ مقارنة بالربع المقابل من عام ٠٧/٢٠٠٨. كما زادت الواردات بنسبة ٣٦٪. وبلغ عجز الحساب الجاري مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ٠,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو–سبتمبر ٠٧/٢٠٠٨. كذلك زاد فائض الحساب الرأسمالي والتمويلي إلى ٢,٢ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بفائض قدره ١,٧ مليار دولار خلال الربع المقابل من عام ٠٧/٢٠٠٨. ولأول مرة منذ عام ٠٢/٢٠٠٣، انخفضت التحويلات الخاصة بنسبة ٢,١٪ خلال الربع الأول من عام ٠٨/٢٠٠٩.[٩]

انخفاض في الإنتاج والتوقعات

مقارنة بالستة أشهر السابقة، أشار عدد أقل من الشركات إلى ارتفاع (٣٩٪) أو ثبات (٢٦٪) الإنتاج خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. كذلك أفاد عدد أكبر من الشركات (٣٥٪) بانخفاض الإنتاج مقارنة بالاستبيان السابق (١٦٪). ويتبين من الجدول ٣ بالملحق أن نسبة الشركات التي أدلت بانخفاض الإنتاج كانت أعلى في قطاعي الوساطة المالية والنقل، في حين جاءت نسبة الشركات التي أدلت بانخفاض الإنتاج أقل في قطاعات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعة التحويلية، والاتصالات.

الشكل (٤): الإنتاج: تقييم وتوقعات عينة الشركات

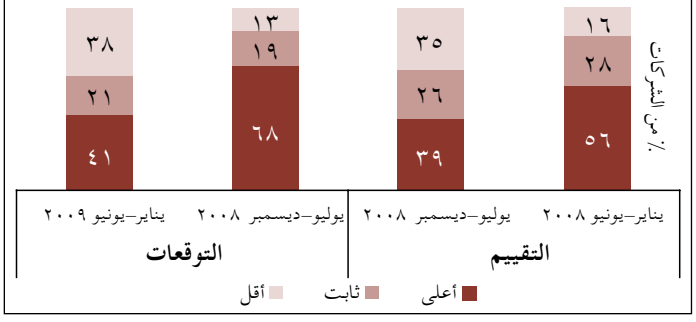

المصدر: نتائج الاستبيان.

وبصفة عامة، أدلت الشركات بتوقعات أقل تفاؤلا بشأن الإنتاج خلال الستة أشهر القادمة. إذ تتوقع غالبية الشركات انخفاض (٣٨٪) أو ثبات (٢١٪) مستويات الإنتاج. في حين يتوقع عدد أقل من الشركات (٤١٪) زيادة الإنتاج خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ٦٨٪ خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية شركات السياحة، والنقل، والوساطة المالية انخفاض معدلات الإنتاج. وجاءت التوقعات الأقل تشاؤما نسبيا بشأن الإنتاج من شركات الصناعة التحويلية، والاتصالات، والتشييد والبناء.[١٠]

أفاد عدد أكبر من الشركات بانخفاض المبيعات المحلية وانخفاض التوقعات

خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، أفاد عدد أكبر من الشركات بانخفاض (٣٦٪) أو ثبات (٢٦٪) مبيعاتها المحلية، مقارنة بـ١٦٪ و٢٨٪ على التوالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. فضلا عن ذلك، أشار عدد أقل نسبيا من الشركات (٣٨٪) بارتفاع مبيعاتها المحلية خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، مقارنة بـ٥٦٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وعلى المستوى القطاعي، أفادت شركات الوساطة المالية، والنقل، والصناعة التحويلية بانخفاض مبيعاتها المحلية مقارنة بشركات السياحة، والاتصالات، والتشييد والبناء.

[٨] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

[٩] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.

[١٠] انظر الجدول ٣.

الشكل (٥): المبيعات المحلية: تقييم وتوقعات عينة الشركات

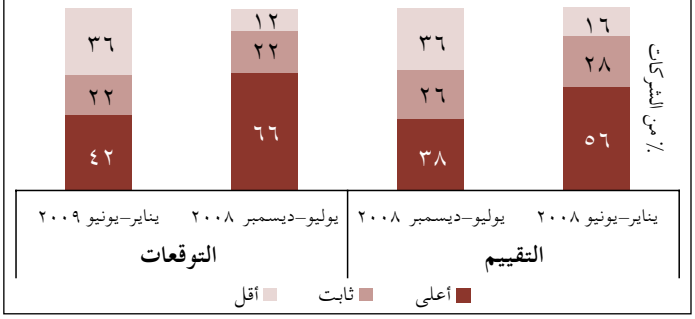

المصدر: نتائج الاستبيان

الشكل (٦): الصادرات: تقييم وتوقعات عينة الشركات

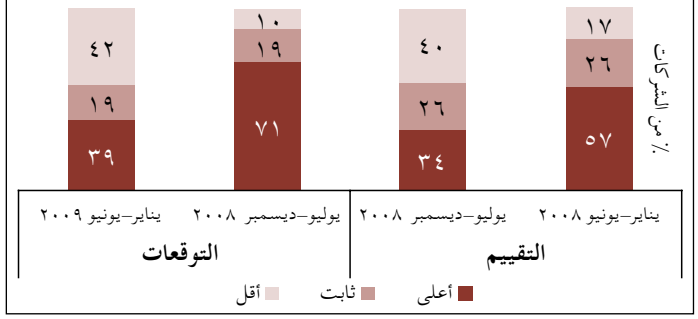

المصدر: نتائج استبيان.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية محدودة من الشركات انخفاض (٣٦٪) أو ثبات (٢٢٪) مبيعاتها المحلية. وعلى نحو مماثل، يتوقع عدد أقل من الشركات (٤٢٪) ارتفاع المبيعات المحلية خلال الستة أشهر القادمة من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨ (٦٦٪). كما يتوقع عدد أكبر من شركات السياحة، والوساطة المالية، والنقل انخفاض المبيعات المحلية، بينما أدلى عدد أكبر من شركات الصناعة التحويلية، والاتصالات، والتشييد والبناء بتوقعات أكثر تفاؤلا بشأن المبيعات المحلية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

انخفاض الصادرات وتوقعات سلبية

أشارت غالبية الشركات إلى انخفاض (٤٠٪) أو ثبات (٢٦٪) الصادرات خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. وجاءت أقل الآراء تفاؤلا من شركات التشييد والبناء، والنقل، تليها شركات الصناعة التحويلية، في حين أفادت شركات الاتصالات بارتفاع متوسط في صادراتها. وأدلت شركات السياحة والوساطة المالية بآراء أكثر تفاؤلا بشأن صادراتها.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، يتوقع عدد أكبر من الشركات انخفاض (٤٢٪) أو ثبات (١٩٪) الصادرات. وعلى نحو مماثل، يتوقع عدد أقل من الشركات (٣٩٪) ارتفاع الصادرات خلال هذه الفترة مقارنة بـ٧١٪ خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية شركات الوساطة المالية، والنقل، والسياحة انخفاض الصادرات، في حين يتوقع عدد أقل من شركات التشييد والبناء، والاتصالات ارتفاع الصادرات خلال ذات الفترة، كما تتوقع نسبة متوسطة من شركات الصناعة التحويلية زيادة الصادرات.[١١]

ومن الممكن تفسير التوقعات الأقل تفاؤلا بالتباطؤ الاقتصادي العالمي ومن ثم انخفاض صادرات مصر لشركائها الرئيسيين في التجارة. وبالنظر إلى الشكل ٧ الذي يوضح شركاء مصر التجاريين الرئيسيين خلال ٠٧/٢٠٠٨، نجد أن نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بلغت ٦٥٪ من إجمالي الصادرات.

الشكل (٧): توزيع الصادرات في العام المالي ٠٧/٢٠٠٨

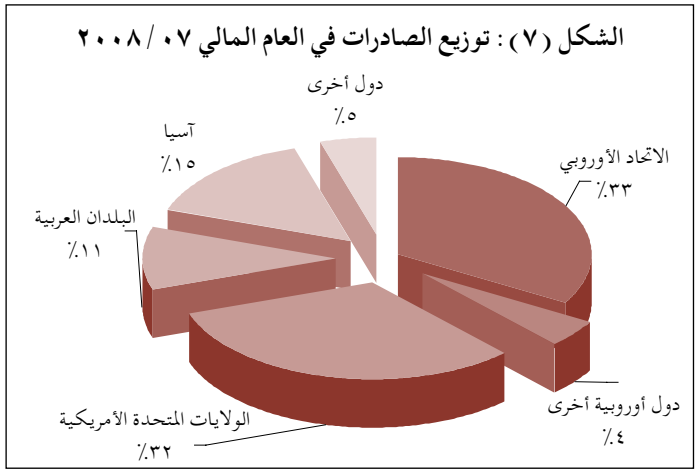

المصدر: البنك المركزي المصري.

وبصفة عامة، يبين الشكل ٨ انخفاض التوقعات بشأن التصدير للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨. أما التوقعات الخاصة بالصادرات للأسواق العربية والإفريقية فقد جاءت إيجابية، إذ يتوقع ٤٤٪ من الشركات ارتفاع الصادرات إلى الأسواق العربية، ونحو ٥٠٪ من الشركات زيادتها إلى الأسواق الإفريقية. في حين جاءت التوقعات متفاوتة بالنسبة للصادرات إلى الأسواق الآسيوية.

[١١] انظر الجدول ٣.

الشكل (٨) : التوزيع الجغرافي للصادرات

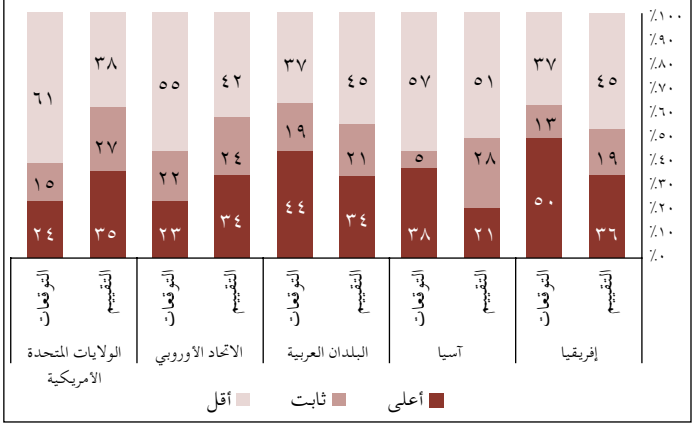

المصدر: نتائج الاستبيان.

ارتفاع المخزون وثبات معدل استغلال الطاقة الإنتاجية

حافظت غالبية الشركات على مستوى مخزونها (٥١٪) أو قامت بزيادته (٢٩٪) نتيجة لانخفاض المبيعات المحلية والصادرات. وأشارت ٢٠٪ من الشركات إلى انخفاض مخزونها وذلك مقابل ١٩٪ في الاستبيان السابق. وعلى المستوى القطاعي، أفاد عدد أكبر من شركات التشييد والبناء، والنقل بانخفاض مستوى المخزون، في حين أدلت غالبية شركات الصناعة التحويلية بزيادته أو ثباته. وأفادت الشركات في القطاعات الثلاثة المتبقية وهي الاتصالات والخدمات المالية والسياحة بثبات مستويات المخزون.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تعتزم غالبية الشركات تثبيت (٦١٪) أو زيادة (١٨٪) مستوى المخزون. كما يتوقع عدد أقل من الشركات (٢١٪) تخفيض المخزون مقارنة بالاستبيان السابق، حيث اعتزمت ٢٦٪ من الشركات تخفيضه. وتتوقع شركات السياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية ثبات مستويات المخزون خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، بينما تتوقع غالبية شركات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء زيادة المخزون أو تثبيته.[١٢]

الشكل (٩) : المخزون : تقييم وتوقعات عينة الشركات

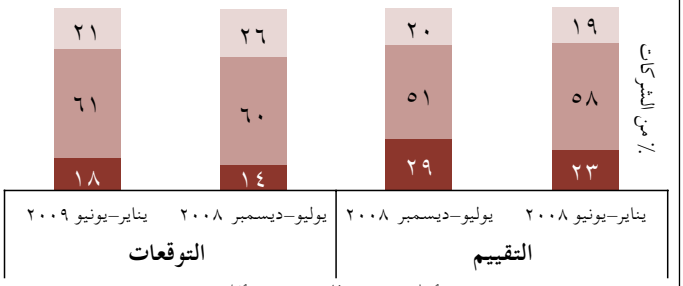

المصدر: نتائج الاستبيان.

أشارت غالبية الشركات إلى ثبات (٤٥٪) أو ارتفاع (٣٣٪) معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، بينما أفاد عدد أكبر من الشركات (٢٢٪) بانخفاضه مقارنة بالاستبيان السابق (١٢٪). وقد أشار عدد أكبر نسبيا من شركات السياحة، والتشييد والبناء، والاتصالات، والوساطة المالية إلى ارتفاع هذا المعدل، بينما أفاد عدد أقل نسبيا من شركات الصناعة التحويلية والنقل بزيادته.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ثبات (٥٣٪) أو زيادة (٣١٪) معدل استغلال الطاقة الإنتاجية. وعلى نحو مماثل، يتوقع عدد أكبر من الشركات (١٦٪) انخفاض هذا المعدل خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالاستبيان السابق (٧٪). فضلا عن هذا، تتوقع غالبية الشركات في كافة القطاعات الأخرى ثبات معدل استغلال الطاقة الإنتاجية خلال الستة أشهر القادمة باستثناء شركات التشييد والبناء التي تتوقع زيادته.

الشكل (١٠) : معدل استغلال الطاقة الإنتاجية : تقييم وتوقعات عينة الشركات

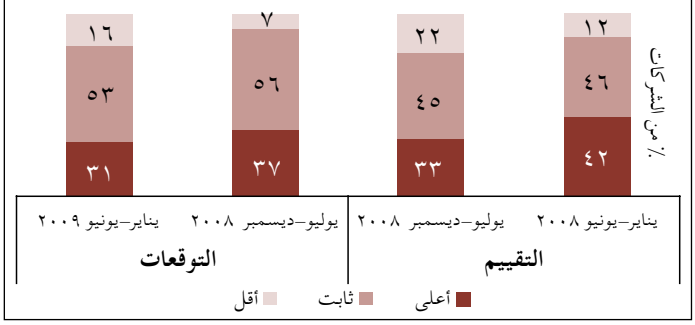

المصدر: نتائج الاستبيان.

[١٢] انظر الجدول ٣.

الأسعار والأجور

ارتفاع الأسعار وتوقعات بانخفاضها

أدلت غالبية الشركات بارتفاع (٣٧٪) أو ثبات (٤٧٪) أسعار المنتجات النهائية مقارنة بـ٥٦٪ و٤١٪ على التوالي في الستة أشهر السابقة. وتتماشى هذه النتائج مع الزيادة في الأسعار ولكن بمعدل أقل عن ذي قبل مما يشير إلى تراجع التضخم. وقد أفاد عدد أكبر من شركات السياحة، والتشييد والبناء، والصناعة التحويلية، والنقل بزيادة أسعار منتجاتها النهائية.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، توقعت غالبية الشركات انخفاض (٢٥٪) أو ثبات (٥٥٪) أسعار المنتجات النهائية. فضلا عن ذلك، انخفضت نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع أسعار المنتجات النهائية انخفاضا ملموسا إلى ٢٠٪ مقارنة بـ٦٨٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعكس التوقعات بانخفاض الطلب.

وعلى المستوى القطاعي، توقع عدد أكبر نسبيا من شركات الوساطة المالية، والاتصالات، والنقل، والتشييد والبناء، زيادة أو استقرار أسعار المنتجات النهائية خلال الستة أشهر القادمة، في حين توقع عدد أكبر من شركات السياحة والصناعة التحويلية انخفاضها.

الشكل (١١): أسعار المنتج النهائي: تقييم وتوقعات عينة الشركات

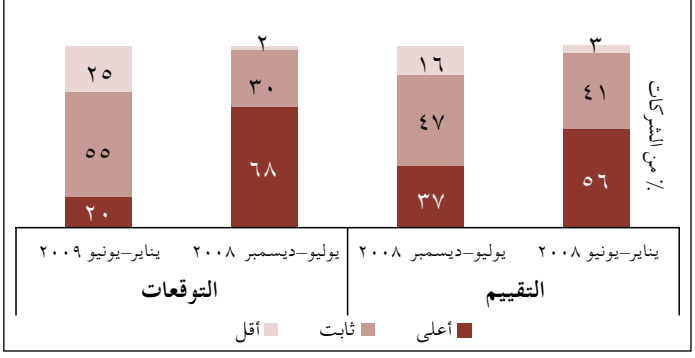

المصدر: نتائج الاستبيان.

أشارت غالبية الشركات إلى ارتفاع (٦٩٪) أو ثبات (١٦٪) أسعار المدخلات الوسيطة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. إذ أفادت شركات السياحة، والنقل، والتشييد والبناء، والصناعة التحويلية بارتفاع أسعار مدخلاتها الوسيطة، بينما أشار عدد أقل من شركات الوساطة المالية والاتصالات بزيادة هذه الأسعار.

وبالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٩، يتوقع ٣١٪ من الشركات انخفاض أسعار المدخلات الوسيطة، بينما يتوقع ٤٠٪ من الشركات ثباتها، وهو ما يتسق مع الانخفاض المتوقع في التضخم الكلي.

وعلى نحو مماثل، انخفضت نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ انخفاضا ملموسا مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨ لتصل هذه النسبة إلى ٢٩٪ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعكس التباطؤ الاقتصادي وانخفاض الطلب.

وعلى المستوى القطاعي، يتوقع عدد أكبر نسبيا من شركات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة انخفاض أو ثبات أسعار تلك المدخلات، في حين يتوقع عدد أكبر نسبيا من شركات النقل، والاتصالات، والوساطة المالية ثباتها.

الشكل (١٢): أسعار المدخلات الوسيطة: تقييم وتوقعات عينة الشركات

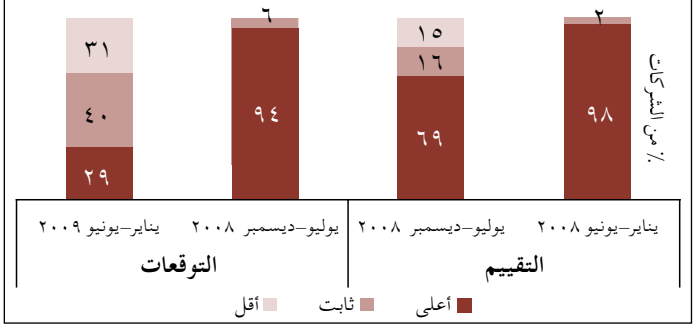

المصدر: نتائج الاستبيان.

ارتفاع الأجور وتوقعات أقل تفاؤلا

أفادت غالبية الشركات بارتفاع الأجور (٦١٪) أو ثباتها (٣٦٪) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وأشار عدد أكبر نسبيا من شركات التشييد والبناء، والصناعة التحويلية، والسياحة، والنقل، والاتصالات بارتفاع الأجور خلال ذات الفترة، في حين أفاد عدد أقل نسبيا من شركات الوساطة المالية بارتفاعها.

وفيما يتعلق بالنصف الأول من عام ٢٠٠٩، تتوقع غالبية الشركات ارتفاع (٤٥٪) أو ثبات (٥٠٪) الأجور، في حين يتوقع نحو ٥٪ من الشركات انخفاضها. وعلى المستوى القطاعي، يتوقع أكثر من ٩٠٪ من شركات الصناعة التحويلية، والنقل، والسياحة، والاتصالات، والتشييد والبناء زيادة الأجور أو ثباتها، في حين يتوقع ١٦٪ من شركات الوساطة المالية انخفاض الأجور.

الشكل (١٣): الأجور: تقييم وتوقعات عينة الشركات

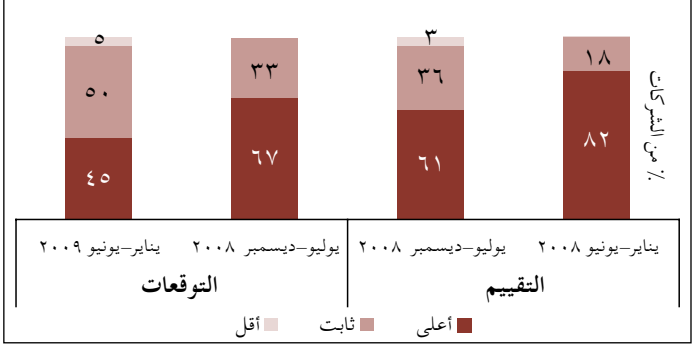

المصدر: نتائج الاستبيان.

الاستثمار والتشغيل

ثبات مستوى الاستثمار وتوقعات مماثلة

بالنسبة للستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، أفادت غالبية الشركات بارتفاع (٦٠٪) أو ثبات (٣٨٪) مستوى الاستثمار. وتم إنفاق معظم هذه الاستثمارات على الآلات والمعدات، والمباني، والأراضي. وتتسق الزيادة في الاستثمار التي أدلت بها الشركات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ مع الزيادات التي أعلنتها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية في معدل الاستثمار، والذي ارتفع بنسبة ٤،٨٪ خلال الفترة يوليو–سبتمبر ٠٨ / ٢٠٠٩. ومع ذلك، يُلاحظ انخفاض معدل نمو الاستثمارات من ١٧،٨٪ خلال الفترة يوليو–سبتمبر ٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ٤،٨٪ خلال الربع المناظر من عام ٠٨ / ٢٠٠٩.[١٣]

وعلى المستوى القطاعي، أشار أكثر من ٥٠٪ من شركات الاتصالات، والوساطة المالية، والتشييد والبناء، والصناعة التحويلية، والسياحة إلى ارتفاع استثماراتها، بينما أفادت ٦٥٪ من شركات النقل بثبات استثماراتها.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ثبات استثماراتها (٥٧٪) أو زيادتها (٣٨٪). وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية شركات الوساطة المالية، والنقل، والاتصالات، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء ثبات استثماراتها، في حين يتوقع عدد أكبر نسبيا من شركات السياحة زيادتها.[١٤] ويمكن تفسير التوقعات الإيجابية بمجموعة من العوامل ومنها اعتزام بعض الشركات توسيع أنشطتها، والتوقعات بأن تكون فترة التباطؤ الاقتصادي قصيرة، فضلا عن قيام بعض الشركات بزيادة استثماراتها، وإن كانت بنسب طفيفة.

الشكل (١٤): الاستثمار: تقييم وتوقعات عينة الشركات

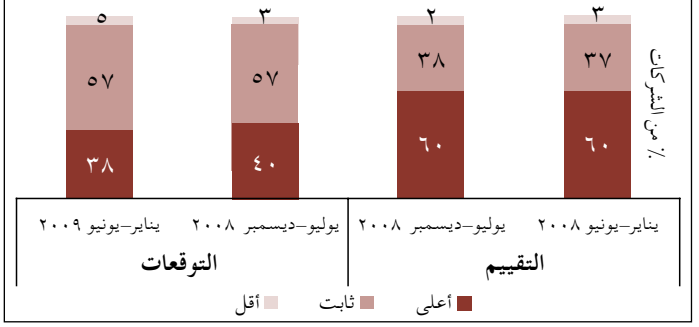

المصدر: نتائج الاستبيان.

ارتفاع متوسط في مستوى التشغيل وتوقعات بانخفاضه

خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، أفادت الشركات بثبات (٥٨٪) أو ارتفاع (٢٥٪) مستوى التشغيل. وقد أشار أكثر من ٣٠٪ من شركات الوساطة المالية، والتشييد والبناء، والسياحة، والاتصالات إلى تعيين عدد أكبر من العاملين خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، في حين أدلى نحو ٥٠٪ إلى ٦٥٪ من الشركات في هذه القطاعات بثبات مستوى التشغيل. وأفاد ما يقل عن ٢٠٪ من شركات النقل والصناعة التحويلية إلى زيادته.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع الشركات الحفاظ على مستوى التشغيل (٦٧٪) أو زيادته (١٩٪). ويتوقع عدد أكبر من الشركات (١٤٪) تخفيضه في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ٨٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وعلى المستوى القطاعي، يعتزم نحو ثلثي الشركات في مختلف القطاعات تثبيت مستوى التشغيل، بينما يتوقع ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الشركات زيادته.

الشكل (١٥): التشغيل: تقييم وتوقعات عينة الشركات

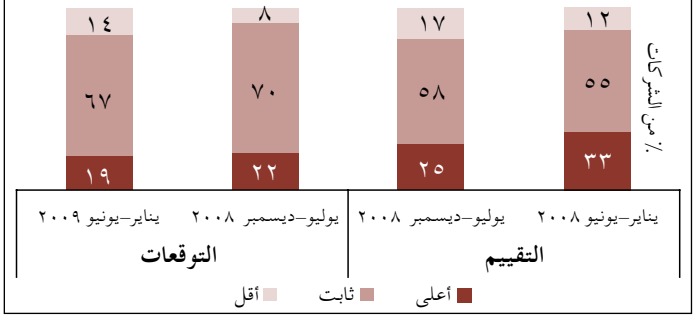

المصدر: نتائج الاستبيان.

[١٣] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.
[١٤] انظر الجدول ٣.

المعوقات

صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وندرة العمالة الماهرة، ومحدودية الطلب من أشد المعوقات

على نحو مماثل لنتائج الاستبيان السابق، أعربت غالبية الشركات عن قلقها بشأن التعامل مع الجهات الحكومية، وضعف الطلب، وندرة العمالة الماهرة، وصعوبة الحصول على رأس المال، وتعقد إجراءات التقاضي. كما تتضمن المعوقات الأخرى شروط الائتمان وصعوبة الحصول عليه فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة. ويوضح الشكل ١٦ أهم المعوقات التي تؤثر على أداء هذه الشركات.

الشكل (١٦): أهم المعوقات التي تؤثر على أداء شركات الأعمال

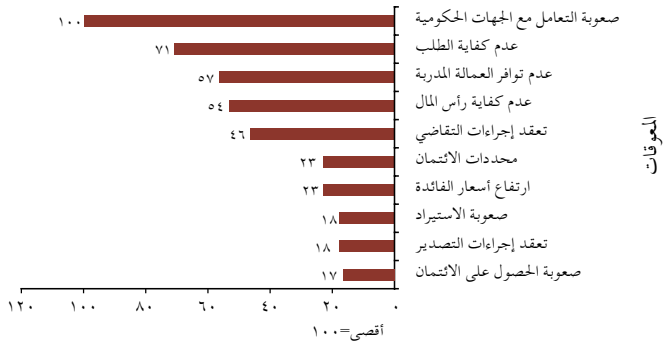

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول (١) : نتائج الاستبيان : ملخص التقييم لكافة شركات العينة (من يناير–يونيو ٢٠٠٦ إلى يوليو–ديسمبر ٢٠٠٨)[١]

٪

المؤشر	يناير – يونيو ٢٠٠٦				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٦				يناير – يونيو ٢٠٠٧				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧				يناير – يونيو ٢٠٠٨				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٨			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٢٨	٣٤	٣٨	**١٠–**	٣٦	٤٣	٢١	**١٥**	٥١	٣٥	١٤	**٣٧**	٤٨	٢٩	٢٣	**٢٥**	٢٩	٤٤	٢٧	**٢**	١٦	٣٤	٥٠	**٣٤–**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٤٥	٣٠	٢٥	**٢٠**	٤٤	٣٦	٢٠	**٢٤**	٥٢	٣٤	١٤	**٣٨**	٦٢	٢١	١٧	**٤٥**	٥٦	٢٨	١٦	**٤٠**	٣٩	٢٦	٣٥	**٤**
المبيعات في السوق المحلية	٣٩	٣٤	٢٧	**١٢**	٤٤	٣٥	٢١	**٢٣**	٥٣	٣١	١٦	**٣٧**	٦٠	٢٣	١٨	**٤٢**	٥٦	٢٨	١٦	**٤٠**	٣٨	٢٦	٣٦	**٢**
المبيعات في السوق الدولية	٤٦	٢٨	٢٦	**٢٠**	٤٥	٣١	٢٤	**٢١**	٥١	٣٧	١٢	**٣٩**	٦٤	١٨	١٨	**٤٦**	٥٧	٢٦	١٧	**٤٠**	٣٤	٢٦	٤٠	**٦–**
حجم المخزون	٢٥	٤٦	٢٩	**٤–**	٢٧	٤٨	٢٥	**٢**	٣٠	٤٤	٢٦	**٤**	٢٤	٤٤	٣٢	**٨–**	٢٣	٥٨	١٩	**٤**	٢٩	٥١	٢٠	**٩**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٢٥	٤٧	٢٨	**٣–**	٣٧	٤٨	١٥	**٢٢**	٤١	٤٦	١٣	**٢٨**	٥١	٤٠	٩	**٤٢**	٤٢	٤٦	١٢	**٣٠**	٣٣	٤٥	٢٢	**١١**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٤١	٥١	٨	**٣٣**	٤١	٥١	٨	**٣٣**	٤٠	٥٢	٨	**٣٢**	٤٩	٤٤	٧	**٤٢**	٥٦	٤٢	٣	**٥٣**	٣٧	٤٧	١٦	**٢١**
أسعار المدخلات الوسيطة	٨١	١٦	٣	**٧٨**	٨١	١٦	٣	**٧٨**	٨٠	١٨	٢	**٧٨**	٩٢	٦	٢	**٩٠**	٩٨	٢	٠	**٩٨**	٦٩	١٦	١٥	**٥٤**
الأجور	٧٢	٢٥	٣	**٦٩**	٦٢	٣٧	١	**٦١**	٧٦	٢٣	١	**٧٥**	٦٣	٣٥	٢	**٦١**	٨٢	١٨	٠	**٨٢**	٦١	٣٦	٣	**٥٨**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٣٨	٥١	١١	**٢٧**	٤٢	٤٩	٩	**٣٣**	٤٠	٥٧	٣	**٣٧**	٥١	٤٧	٢	**٤٩**	٦٠	٣٧	٣	**٥٧**	٦٠	٣٨	٢	**٥٨**
العمالة	٢٦	٥٤	٢٠	**٦**	٢٦	٥٦	١٨	**٨**	٢٧	٥٨	١٥	**١٢**	٣٤	٥٢	١٤	**٢٠**	٣٣	٥٥	١٢	**٢١**	٢٥	٥٨	١٧	**٨**

جدول (٢) : نتائج الاستبيان : ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (من يوليو–ديسمبر ٢٠٠٦ إلى يناير–يونيو ٢٠٠٩)[١]

٪

المؤشر	يوليو – ديسمبر ٢٠٠٦				يناير– يونيو ٢٠٠٧				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧				يناير– يونيو ٢٠٠٨				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٨				يناير– يونيو ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٤٨	٣٧	١٤	**٣٤**	٥٨	٣٥	٧	**٥١**	٥٤	٣٩	٧	**٤٧**	٥٤	٣٤	١٢	**٤٢**	٢٦	٥٥	١٩	**٧**	١٧	٣٨	٤٥	**٢٨–**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٧٣	٢٠	٧	**٦٦**	٧٢	٢٢	٦	**٦٦**	٧٩	١٥	٦	**٧٣**	٧٥	١٦	٩	**٦٦**	٦٨	١٩	١٣	**٥٥**	٤١	٢١	٣٨	**٣**
المبيعات في السوق المحلية	٦٨	٢٣	٩	**٥٩**	٦٩	٢٥	٦	**٦٣**	٧٨	١٧	٥	**٧٣**	٧٣	١٨	٩	**٦٤**	٦٦	٢٢	١٢	**٥٤**	٤٢	٢٢	٣٦	**٦**
المبيعات في السوق الدولية	٧٤	١٩	٧	**٦٧**	٧١	٢٦	٣	**٦٨**	٧٩	١٨	٣	**٧٦**	٧٥	١٧	٨	**٦٧**	٧١	١٩	١٠	**٦١**	٣٩	١٩	٤٢	**٣–**
حجم المخزون	٢٦	٤٥	٢٩	**٣–**	٢٦	٥٠	٢٤	**٢**	٨	٦٦	٢٦	**١٨–**	٢٠	٥٠	٣٠	**١٠–**	١٤	٦٠	٢٦	**١٢–**	١٨	٦١	٢١	**٣–**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٦٥	٢٩	٦	**٥٩**	٦٩	٢٧	٤	**٦٥**	٦١	٣٥	٤	**٥٧**	٦٨	٢٨	٤	**٦٤**	٣٧	٥٦	٧	**٣٠**	٣١	٥٣	١٦	**١٥**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٥٠	٤٦	٤	**٤٦**	٥٦	٣٩	٥	**٥١**	٤٥	٥١	٤	**٤١**	٦٢	٣٤	٤	**٥٨**	٦٨	٣٠	٢	**٦٦**	٢٠	٥٥	٢٥	**٥–**
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٠	٢٦	٤	**٦٦**	٧٥	٢٢	٣	**٧٢**	٧٦	٢٣	١	**٧٥**	٨٨	١٠	٢	**٨٦**	٩٤	٦	٠	**٩٤**	٢٩	٤٠	٣١	**٢–**
الأجور	٦٨	٣٢	١	**٦٧**	٧٠	٣٠	١	**٦٩**	٦٥	٣٤	١	**٦٤**	٦٨	٣٢	٠	**٦٨**	٦٧	٣٣	٠	**٦٧**	٤٥	٥٠	٥	**٤٠**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٥٩	٤١	٠	**٥٩**	٦١	٣٩	٠	**٦١**	٦١	٣٩	٠	**٦١**	٥٣	٤٥	٢	**٥١**	٤٠	٥٧	٣	**٣٧**	٣٨	٥٧	٥	**٣٣**
العمالة	٣٣	٥٥	١٢	**٢١**	٣٥	٥٤	١١	**٢٤**	٣٣	٥٧	١٠	**٢٣**	٣١	٦٣	٦	**٢٥**	٢٢	٧٠	٨	**١٤**	١٩	٦٧	١٤	**٥**

[١] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
[٢] الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.
[٣] أعلى: كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة: في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.

جدول (٣) نتائج الاستبيان: ملخص التقييم والتوقعات للقطاعات المختلفة[1]

٪

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية								قطاع التشييد والبناء								قطاع السياحة							
	التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات			
	يوليو– ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو– ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو– ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	١٤	٣٣	٥٣	**٣٩–**	٢٠	٣٩	٤١	**٢١–**	٢٧	٣٢	٤١	**١٤–**	٢٣	٣٦	٤١	**١٨–**	٢٦	٤٤	٣٠	**٤–**	١٦	٣٧	٤٧	**٣١–**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٣٦	٣٠	٣٤	**٢**	٤٧	٢٣	٣٠	**١٧**	٥٥	٢٢	٢٣	**٣٢**	٦٤	١٤	٢٢	**٤٢**	٥٦	١٦	٢٨	**٢٨**	٢١	١٢	٦٧	**٤٦–**
المبيعات في السوق المحلية	٣٦	٢٨	٣٦	**٠**	٤٧	٢٤	٢٩	**١٨**	٥٥	٢٢	٢٣	**٣٢**	٦٤	١٤	٢٢	**٤٢**	٤٧	٢٢	٣١	**١٦**	٢٢	١٤	٦٤	**٤٢–**
المبيعات في السوق الدولية	٣١	٢٨	٤١	**١٠–**	٤٣	٢١	٣٦	**٧**	٤٣	٠	٥٧	**١٤–**	٧١	٢٩	٠	**٧١**	٥٠	٢٨	٢٢	**٢٨**	١٢	١٢	٧٦	**٦٤–**
حجم المخزون	٣١	٤٨	٢١	**١٠**	١٩	٥٩	٢٢	**٣–**	٢٤	١١	٦٥	**٤١–**	١٨	٥٩	٢٣	**٥–**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**
مستوى استغلال الطاقة[3]	٣٠	٤٤	٢٦	**٤**	٣٣	٥٢	١٥	**١٨**	٣٦	٤١	٢٣	**١٣**	٤٤	٤١	١٥	**٢٩**	٤٥	٥٥	٠	**٤٥**	٢٦	٥٥	١٩	**٧**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٣٨	٤٣	١٩	**١٩**	١٧	٥٤	٢٩	**١٢–**	٤٨	٤١	١١	**٣٧**	٢٩	٤٦	٢٥	**٤**	٥٣	٣٥	١٢	**٤١**	١٦	٤٢	٤٢	**٢٦–**
أسعار المدخلات الوسيطة	٦٦	١٥	١٩	**٤٧**	٢٨	٣٦	٣٦	**٨–**	٧٥	٩	١٦	**٥٩**	٢٩	٣٤	٣٧	**٨–**	٨٢	١٥	٣	**٧٩**	٢٣	٤٤	٣٣	**١٠–**
الأجور	٦٦	٣٣	١	**٦٥**	٤٩	٥٠	١	**٤٨**	٦٨	٣٠	٢	**٦٦**	٤١	٥٠	٩	**٣٢**	٦٥	٣٢	٣	**٦٢**	٣٧	٥٦	٧	**٣٠**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٦٤	٣٥	١	**٦٣**	٤١	٥٥	٤	**٣٧**	٦٣	٣٧	٠	**٦٣**	٤١	٥٤	٥	**٣٦**	٥٣	٤١	٦	**٤٧**	٥٠	٣٩	١١	**٣٩**
العمالة	١٩	٦٠	٢١	**٢–**	٢٠	٦٥	١٥	**٥**	٣٤	٤٨	١٨	**١٦**	٢١	٦٦	١٣	**٨**	٣٣	٦٥	٢	**٣١**	٢٣	٦١	١٦	**٧**

المؤشر	قطاع النقل								قطاع الاتصالات								قطاع الوساطة المالية							
	التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات			
	يوليو– ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو– ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو– ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	١٦	٤٣	٤١	**٢٥–**	١٢	٤٠	٤٨	**٣٦–**	٠	٥٢	٤٨	**٤٨–**	١٠	٣٨	٥٢	**٤٢–**	١٢	١٩	٦٩	**٥٧–**	٩	٣٧	٥٤	**٤٥–**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٣٧	٢٢	٤١	**٤–**	٢٩	٢٣	٤٨	**١٩–**	٢٨	٤٨	٢٤	**٤**	٥٢	٢١	٢٧	**٢٥**	٣١	١٥	٥٤	**٢٣–**	٢١	٢٥	٥٤	**٣٣–**
المبيعات في السوق المحلية	٣٦	٢٢	٤٢	**٦–**	٣١	٢٦	٤٣	**١٢–**	٢٥	٥٠	٢٥	**٠**	٥٠	٢٢	٢٨	**٢٢**	٣١	١٥	٥٤	**٢٣–**	٢١	٢٥	٥٤	**٣٣–**
المبيعات في السوق الدولية	٣١	١٧	٥٢	**٢١–**	١٨	١٩	٦٣	**٤٥–**	٣٣	٤٥	٢٢	**١١**	٧٨	٠	٢٢	**٥٦**	٦٣	١٢	٢٥	**٣٨**	١٢	٢٥	٦٣	**٥١–**
حجم المخزون	٢٥	٢٥	٥٠	**٢٥–**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**
مستوى استغلال الطاقة[3]	٢٧	٥٤	١٩	**٨**	١٠	٧٦	١٤	**٤–**	٣٥	٦٥	٠	**٣٥**	٢٩	٧١	٠	**٢٩**	٤٣	٣٧	٢٠	**٢٣**	٢٣	٥٠	٢٧	**٤–**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٣٨	٤٨	١٤	**٢٤**	١٦	٦٦	١٨	**٢–**	١٠	٧٣	١٧	**٧–**	٢٤	٥٩	١٧	**٧**	٢٣	٦١	١٦	**٧**	٢٥	٦٢	١٣	**١٢**
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٧	١٥	٨	**٦٩**	٣٦	٥١	١٣	**٢٣**	٣٦	٥٧	٧	**٢٩**	٣٦	٥٧	٧	**٢٩**	٥٤	٤٦	٠	**٥٤**	٣٨	٦٢	٠	**٣٨**
الأجور	٥٥	٤١	٤	**٥١**	٤٦	٥٢	٢	**٤٤**	٥٢	٤٤	٤	**٤٨**	٤٥	٤٨	٧	**٣٨**	٤١	٥١	٨	**٣٣**	٣٥	٤٩	١٦	**١٩**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٢٩	٦٥	٦	**٢٣**	٢٢	٧٢	٦	**١٦**	٧١	٢٩	٠	**٧١**	٣٣	٦٧	٠	**٣٣**	٦٧	٣٣	٠	**٦٧**	٢١	٧٩	٠	**٢١**
العمالة	١٨	٦٨	١٤	**٤**	٥	٨٢	١٣	**٨–**	٣١	٥٥	١٤	**١٧**	٢٤	٦٦	١٠	**١٤**	٣٤	٥١	١٥	**١٩**	١٩	٦٦	١٥	**٤**

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

[2] الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.

[3] أعلى: كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة: في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.

المنهجية

بدأ المركز المصري للدراسات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٨ في إجراء استبيان نصف سنوي يهدف إلى تغطية أهم القطاعات المؤثرة في النشاط الاقتصادي. فبالإضافة إلى توفير معلومات مفيدة تعكس وجهات نظر رجال الأعمال حول الأداء خلال الستة أشهر السابقة، يعرض الاستبيان توقعاتهم حول الإنتاج، والأسعار، والعمالة، والاستثمار للستة أشهر التالية. وابتداء من عدد يوليو ٢٠٠٧ وحتى الآن، يشتمل هذا الاستبيان على عينة من الشركات الكبرى (من حيث مستوى النشاط) في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، بالإضافة إلى النقل، والاتصالات، والقطاع المالي.

العينة

تشتمل العينة الحالية على كل من قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، فمن بين إجمالي عدد الشركات التي أجري عليها الاستبيان (٤٧٤ شركة)، تنتمي ٤٧٪ من الشركات (٢٢٥) إلى قطاع الصناعة التحويلية، و٥٣٪ إلى قطاع الخدمات (٢٤٩). وبالنسبة لتوزيع العينة بين القطاعين العام والخاص، تنتمي ٧٩٪ من الشركات للقطاع الخاص و٢١٪ منها للقطاع العام.

وقد تم اختيار العينة في قطاع الصناعة التحويلية على نحو يعكس القيمة المضافة لكل نشاط من الأنشطة الصناعية، كما يعكس الأهمية النسبية للقطاع العام مقابل القطاع الخاص في كل صناعة، وذلك استنادا إلى الإحصاء الصناعي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٤ (بالنسبة للقطاع الخاص) ولعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (بالنسبة للقطاع العام). وتتمثل القطاعات الفرعية داخل قطاع الصناعة التحويلية في: الأغذية والمشروبات، والتبغ، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والخشب والأثاث، والورق ومنتجاته، والطباعة، والأحذية، والجلود ومنتجاتها، ومنتجات المطاط، والكيماويات ومنتجاتها، والمنتجات التعدينية غير المعدنية، والمنتجات المعدنية الأساسية، وصناعات معدات النقل.

أما عينة قطاع الخدمات فتشمل شركات النقل (٥٦ شركة)، والاتصالات (٢٩ شركة)، والقطاع المالي (٦٥ شركة)، والسياحة (٤٣ شركة)، والتشييد والبناء (٥٦ شركة).

ويغطي الاستبيان الجوانب المتعلقة بالمستويات الراهنة للنشاط من حيث الإنتاج والمبيعات في السوق المحلية والأسواق الخارجية، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وكذلك أسعار المنتجات النهائية وأسعار المدخلات الوسيطة، واتجاهات الأجور، والتشغيل والاستثمارات. كما يبحث طبيعة معوقات النشاط بالإضافة إلى تقييم النمو الاقتصادي في مجمله (انظر الاستبيان المرفق).

مؤشرا بارومتر الأعمال

في يوليو ٢٠٠٨، تم تقدير مؤشر جديد لبارومتر الأعمال يلخص تقييم الشركات وتوقعاتها بالنسبة للنمو الاقتصادي العام وأنشطتها المختلفة في مؤشر واحد. وفي هذا الإصدار، تم تعديل منهجية المؤشر وإعادة حسابه، حيث تبين أنه من الأفضل حساب مؤشرين منفصلين: مؤشر بارومتر الأعمال للتقييم، ومؤشر بارومتر الأعمال للتوقعات، الأمر الذي يسمح بإجراء مقارنات تفصيلية عبر الزمن.

وقد اعتمد تقدير مؤشري بارومتر الأعمال على التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات. وقد تم اختيار تحليل المكونات الرئيسية Principal Component Analysis (PCA)[١] لتفسير التغير في المتغيرات المشاهدة بمساعدة عدد أقل من المتغيرات غير المشاهدة التي تسمى عادة المكونات الرئيسية أو متجهات القيمة الذاتية (الخاصة) أو العوامل أو التحميلات. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد المكونات الرئيسية التي توضح نمط الارتباط بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة. كما يُستخدم عادة لتحديد عدد أقل من العوامل التي تفسر بدرجة كبيرة التغير الملحوظ في عدد أكبر من المتغيرات المشاهدة. ويتم تقدير المكونات الرئيسية في صورة توليفات خطية مرجحة مستقلة عن بعضها ومكونة من المتغيرات المشاهدة. وبالنسبة لعدد من المتغيرات المشاهدة X_i، حيث $i=1,.....,n$ من الممكن صياغة المكون الرئيسي PC_j على النحو التالي:

$$PC_j = a_{j1}X_1 + a_{j2}X_2 + \dots\dots\dots a_{jn}X_n$$

حيث يمثل a_{ji} وزن المتغير X_i في المكون الرئيسي رقم j، بحيث $j=1,.....,m$ ؛ $n>m$.[٢] ويتم ترتيب المكونات الرئيسية على نحو يجعل المكون الرئيسي الأول يفسر أكبر قدر ممكن من التباين في البيانات الأصلية، في ضوء اشتراط أن مجموع مربعات أوزان المتغيرات يساوي ١. ولا ترتبط المكونات الرئيسية التالية بالمكون الرئيسي الأول وتفسر نسبة إضافية ولكن أقل من تباين البيانات الأصلية مقارنة بالمكون الرئيسي الأول. وقد تمت معايرة قيم متجه المكون الرئيسي الأول لحصر قيمه بين صفر و١٠٠، ويمثل متوسط القيم التي تمت معايرتها قيمة مؤشر بارومتر الأعمال.

يود المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن يعبر عن تقديره البالغ لجميع الشركات التي تعاونت معه وقامت باستيفاء الاستبيان الخاص بها وفي الوقت الملائم. ويسعد المركز تلقي أي اقتراحات أو ملاحظات من شأنها الإسهام في إثرائه وتحسينه.

[١] لمزيد من التفاصيل، انظر:
Vyas, S., and L. Kumaranayake. 2006. "Constructing Socio-Economic Status Indices: How to Use Principal Components Analysis." Health Policy Plan 21(6): 459–68.

[٢] تم استخدام برنامج Stata لتقدير المكونات الرئيسية.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

بارومتر الأعمال

(استبيان نصف سنوي: يناير ٢٠٠٩)

اسم المسئول: ..... **الوظيفة:** .....

اسم المؤسسة: .....

نوع النشاط: ..... **التخصص:** .....

تليفون الشركة: .....

قطاع: ☐ **عام** ☐ **خاص**

سنة التأسيس: ..... **عدد المشتغلين:** .....

العنوان التفصيلي: ..... **البريد الإلكتروني:** .....

تاريخ استيفاء الاستمارة: ..... **فترة الاستبيان: يوليو ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٨**

١- خلال الستة أشهر الماضية نسبة إلى الستة أشهر السابقة لها، هل:

							النسبة
- كان إنتاجكم/حجم أعمالكم:	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- كانت مبيعاتكم/حجم أعمالكم في السوق المحلية:	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- كانت مبيعاتكم/حجم أعمالكم في السوق العالمية:	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *الاتحاد الأوروبي:*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *الولايات المتحدة الأمريكية:*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *الدول العربية:*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *آسيا (غير الدول العربية):*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *إفريقيا (غير الدول العربية):*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- مستوى الأسعار لمنتجاتكم/ لمشروعاتكم:	☐	ارتفع	☐	ظل ثابتا	☐	انخفض	ـــــ
- أسعار مستلزمات الإنتاج من:							
- *مواد خام:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *طاقة:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *صيانة:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- مستوى الأجور:	☐	ارتفع	☐	ظل ثابتا	☐	انخفض	ـــــ
- مخزون السلع النهائية:	☐	ارتفع	☐	ظل ثابتا	☐	انخفض	ـــــ
- استغلال الطاقة الإنتاجية:	☐	كامل الطاقة تقريبا	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل من المعتاد	ـــــ
- العمالة:	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *عمالة إدارية:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *دائمة:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ

– موسمية: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ

– عمالة فنية: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ

– دائمة: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ

– موسمية: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ

– الاستثمار في: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

– الأراضي: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

– المباني: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

– الآلات والمعدات: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

– حجم الإنفاق على البحث والتطوير: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

– تقديرك لحجم إعانة التصدير الذي استفادت منه المنشأة (إن وجد) ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

٢– ما هو حجم الأعمال السنوية بالجنيه المصري خلال: السنة السابقة لفترة الاستبيان: ..... فترة الاستبيان: .....

٣– ما هو تقديركم لنمو الاقتصاد القومي خلال الستة أشهر الماضية: ☐ أسرع ☐ نفس المعدل ☐ أبطأ

٤– برجاء تحديد مصادر تمويل النشاط الخاص بالمنشأة مما يلي مع الترتيب (١ أقل ترتيب و ٤ أعلى ترتيب)

	المصدر	الترتيب
١–	تمويل ذاتي أو من خلال الشركاء	
٢–	الائتمان المصرفي	
٣–	إصدار سندات	
٤–	الأسهم	

٥ – هل هناك عوامل تعوق الإنتاج لديكم؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

إذا كانت الإجابة نعم: برجاء تحديد شدة تأثير العوامل التالية على حجم النشاط، بحيث تتراوح الإجابة ما بين (صفر) في حالة عدم تأثير العامل موضوع البحث على عملية الإنتاج و(٤) في حالة أن العامل له تأثير بالغ.

	صفر	١	٢	٣	٤
– عدم كفاية الطلب					
– عدم كفاية رأس المال					
– صعوبة الاستيراد					
– عدم توافر العمالة المدربة					
– تعقد إجراءات التصدير					
– صعوبة الحصول على ائتمان					
– ارتفاع سعر الفائدة على القروض					
– صعوبة شروط منح الائتمان					
– صعوبة الحصول على أراض (للمشروعات الجديدة أو التوسعات)					
– تعقد إجراءات التقاضي					
– صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية					
– عوامل أخرى (يرجى توضيحها): ـــ					

٦- ما هي توقعاتكم للستة أشهر التالية بالنسبة للبنود التالية؟ **النسبة**

- إنتاجكم/حجم أعمالكم، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- مبيعاتكم/حجم أعمالكم في السوق المحلية، سوف: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
- مبيعاتكم/حجم أعمالكم في الأسواق التالية، سوف:
  - *الاتحاد الأوروبي*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *الولايات المتحدة الأمريكية*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *الدول العربية*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *آسيا (غير الدول العربية)*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *إفريقيا (غير الدول العربية)*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
- مستوى الأسعار لمنتجاتكم/لمشروعاتكم، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- أسعار مستلزمات الإنتاج:
  - *مواد خام*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *طاقة*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *صيانة*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
- مستوى الأجور، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- المخزون، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- استغلال الطاقة الإنتاجية، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل في حدود المعتاد ☐ ينخفض ـــــ

٧- خلال الستة أشهر القادمة، هل تتضمن خطة الشركة حول البنود التالية:

- العمالة:
  - *العمالة الإدارية*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *دائمة*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *موسمية*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *العمالة الفنية*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *دائمة*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *موسمية*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ----
- الاستثمار: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ----
  - *الأراضي*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ----
  - *المباني*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ----
  - *الآلات والمعدات*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ----

٨- خلال الستة أشهر القادمة، هل تتوقعون أن ينمو الاقتصاد بمعدل:

☐ أسرع ☐ نفس المعدل ☐ أبطأ